جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بأسيوط

المجـــلة العلميـــة

حقوق المقيمين غير محددي الجنسية وإشكالياتها في دولة الكويت

إعداد

الباحث / سعد عبيد جعفر الهاجري

قسم الشريعة والقانون – أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة مالايا – ماليزيا

إشراف

د . ناريزان بنت عبدالرحمن

قسم الشريعة والقانون – أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة مالايا – ماليزيا

د .محمد نورحسيري مة حسين

قسم الشريعة والقانون – أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة مالايا – ماليزيا

د . ماهاماتا يودينج ساماه

قسم الشريعة والقانون – أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة مالايا – ماليزيا

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثالث يوليو ٢٠٢٣م الجزء الأول)

حقوق المقيمين غير محددي الجنسية وإشكالياتها في دولة الكويت

سعد عبيد جعفر الهاجري.
قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا.
البريد الإلكتروني: saadobeid@gmail.com

ملخص البحث:
هدفت الدراسةُ إلى البحثِ في قضيةِ (حقوق غير محدّدي الجنسية وإشكاليتها في دولة الكويت)؛ حيث أخذت هذه المسألةُ زخمًا إعلاميًّا؛ مما سبّب بعضَ التعقيداتِ في حلها، كما أن بعضَ المهتمين بهذه القضية أخذها على الصعيد السياسي أكثرَ من طابعها الإنساني، إلا أن بعض أعضاء البرلمان الكويتي دائمًا ما يستخدِمون هذه القضيةَ في برامِجهم الانتخابيةِ؛ للتكسّبِ فقط، حيث إن بعضهم مهتمٌّ بإيجاد الحلولِ والمقترحاتِ، وعرضها على الحكومة، وتعود أهميةُ هذا البحثِ إلى ضرورة إيجاد حلٍّ للتعقيداتِ الشائكة والمتزامنة في هذه المسألة، كما أن الهدف منه هو إبرازُ الحلولِ الجذرية التي تساعد على حلِّ هذه الإشكالية، وعليه تم اعتمادُ المنهجِ الوصفيِّ في عرض الإشكالية في نطاقِها عبرَ هذا البحثِ، كما تم التوصل إلى بعض النتائج، والتي منها: أن هذه القضية تُعدّ من القضايا الإنسانية قبل أن تكون سياسية، أن حل هذه القضية لا بد أن يتخذ حلًّا جذريًّا في إعطاء مَن يستحق ومَن لا يستحق سهل له إقامته واحتياجاته الحياتية، وأوصت الدراسة أصحابَ القرارِ بإيجاد الحلولِ الموضوعيةِ، وتصحيح الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة الاجتماعية قدْرَ الإمكانِ، بما لا يتعارضُ مع المصالحِ العامة للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: حقوق – المقيمين – إشكالية – غير محددي – الجنسية.

Rights of Stateless Residents in the State of Kuwait and the Ensuing Problems

Saad Obeid Jaafar Al-Hajri,

Department of Law and Sharia, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malay.

Email: saadobeid@gmail.com

Abstract:

The present study deals with the issue of the people without nationality in Kuwait and their problems, as this issue has taken media momentum, which caused some complications in resolving it. Also, some of those interested in this issue exploit it for political rather than humanitarian reasons, so some members of the Kuwaiti parliament use this issue in their electoral programs in quest of political gains. The importance of this research stems from the need to find a solution to the thorny and simultaneous complexities of this issue. Accordingly, the descriptive approach has been adopted to present the problem in this research. The results reached include that this issue is humanitarian rather than political, that the solution to this issue must be a radical one that determines those who deserve and those who do not. The

study recommends decision-makers to find objective solutions and to correct the human rights conditions of the children of this social group as much as possible, in a way that does not contradict the general interests of society.

***Key Words*: Rights - Residents - Problem - Stateless - Nationality.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تشكّل مسألةُ المقيمين (غير محددي الجنسية) إحدى القضايا المهمة للجدل السياسي، ومنطلقًا للتداول الحقوقي المكثّف حول أبعادِ هذه القضيةِ بمداخلها الشائكة المعقّدة في دولة الكويت.

وتبرز أهميةُ هذه الإشكاليةِ في درجةِ التناول الإعلامي، حيث كُتبت مئاتُ المقالات، والتقارير، والتحقيقات اليومية حول هذه الظاهرة، التي تتميز بطابعِ التعقيدِ السياسي، والاجتماعي، والحقوقي.

ولا ريبَ في القول: إن قضيةَ (غير محددي الجنسية) قد أصبحت منذ تسعينياتِ القرن الماضي إشكاليةً معقّدة، مزمنة ومتزامنةً، ويزداد خطرُها مع مرور الأيام، وتتفاقم شدتُها مع تعاقب السنوات.

ويمكن القول كذلك: إن وجود هذه الفئة يشكّل قضية سياسية واجتماعية وحقوقية ذات أبعاد إشكالية كبيرة في المنطقة؛ وذلك نتيجة طبيعية لأوضاعهم الحقوقية والإنسانية المتفاقِمة، وهم ضمن هذه الرؤية يشكّلون قضيةً تتضاعفُ خطورتُها، وتتفاقم مع دورةِ الأيامِ، وتعاقبِ السّنون، ما لم تجد هذه القضيةُ حلولًا جذريةً تؤدي إلى إغلاق هذا الملف مرةً واحدةً.

فـ (غير محددي الجنسية) في أوضاعهم الحالية يعانون من حِرمان كبيرٍ يتعلق بحقوقهم السياسية، والاجتماعية، والتربوية؛ نتيجةً لفقدانهم حق المواطنة في البلدان التي يوجَدون فيها، وقد شكّل الجانب الحقوقي لهذه الفئة الاجتماعيةِ موضوعًا للتداولِ السياسيِّ الذي تؤجِّجه المنظماتُ الحقوقيةُ (المحلية والعالمية)،

والتي تطالبُ بإيجادِ الحلولِ المناسبة لهذه الفئات الاجتماعيةِ، وتمكينِها من مختلفِ حقوقِها الإنسانية والاجتماعية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما المقصود بـ (غير محددي الجنسية)؟

٢. هل هناك حقوق فعليًّا لهذه الفئة؟

٣. ما حقوق هذه الفئة المسلوبة منهم؟

أهمية البحث:

١. توضيح الحقوق المطلوبة لهذه الفئة.

٢. وضع حلول مناسبة وجذرية لهذه الإشكالية.

منهج البحث:

١. المنهج التحليلي الذي يستخرج المعلومات من أصولها، ثم يحللها.

٢. المنهج الوصفي.

٣. منهج تحليل البيانات.

الدراسات السابقة:

- رشيد العنزي، ١٩٩٤، بعنوان: البدون في الكويت- دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم. ودراسة للباحث نفسه -أيضًا- بعنوان: مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت.
- دراسة غانم النجار، ١٩٩٦، بعنوان: قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل.
- دراسة فارس مطر الوقيان، ٢٠٠٧، بعنوان: عديمو الجنسية في الكويت.. الأزمة والتداعيات.

هيكلية الدراسة:

واستكمالًا للفائدة المرجوّة من البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثـــة مباحـــث ومطالب، وهي:

المبحث الأول: سمات فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: غير محددي الجنسية في سُلم أولويات المجتمع الكويتي

المطلب الثاني: الوزن السكاني لـــغير محددي الجنسية

المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية السكانية لـــغير محددي الجنسية

المطلب الرابع: السمات السكانية لـــغير محددي الجنسية) في الكويت

المبحث الثاني: إشكالية فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إشكالية غير محددي الجنسية في الكويت

المطلب الثاني: جوهر الإشكالية التي يواجهها غير محددي الجنسية

المطلب الثالث: إشكالية التعامل الحكومي مع غير محددي الجنسية في الكويت

المطلب الرابع: الوضع الحقوقي لـــغير محددي الجنسية

المبحث الثالث: الصراع حول حقوق فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ملامح الاتجاه المعارض لمنح حقوق غير محددي الجنسية ومبرراته.

المطلب الثاني: أنصار التجنيس والتوطين.

المطلب الثالث: النشاط السياسي الكويتي وحقوق غير محددي الجنسية.

المطلب الرابع: اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو غير محددي الجنسية.

خاتمة البحث:

المبحث الأول

سمات فئة (غير محددي الجنسية)

سيدون الباحث في هذا المبحث سمات وخصائص وصفات غير محددي الجنسية في دولة الكويت، وحتى يكون الموضوع متكاملاً فسيتم الإشارة إلى حجمهم السكاني وخصائصهم الاجتماعية وسماتهم وصفاتهم، وقد قسَّم الباحث هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وهي كالتالي:

المطلب الأول

غير محددي الجنسية في سُلّم أولويات المجتمع الكويتي

تحتلّ قضيةُ (غير محددي الجنسية) أو (البدون) المرتبة الخامسة بين ١٩ أولوية سياسية واقتصادية واجتماعية في الكويت، كذلك تتصدّر هذه القضيةُ قضايا حيوية كبرى في المجتمع الكويتي، مثل: الواسطة، والفساد الإداري، والمخدرات، والرعاية الصحية، والبطالة، وتطبيق الشريعة، والنهوض بالتعليم، وقضايا الشباب، وتجارة الإقامات، والخصخصة، وكفاءة الأجهزة الأمنية، والمشكلات البيئية، وتنظيم سوق الأوراق المالية، والاستثمارات الأجنبية، والإعلام الكويتي[(١)]؛ وهذا الأمر يدل على عُمق المشكلة، وأهميتها، وخطورتها في مختلف المستويات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

وغالبًا ما تُستخدم كلمة (البدون) للتعبير عن المقيمين (غير محدّدي الجنسية)، وهذه التسمية هي التسميةُ الأكثرُ شيوعًا لهذه الفئة الاجتماعية؛ وهي

(١) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، مجلة الحقوق، دار فرطاس للنشر والتوزيع (الكويت)، العدد الأول، السنة ١٨، ١٩٩٤م، ص ٨١.

تستخدَم في الإعلامِ والحياةِ السياسية، والاجتماعية، والثقافية في الكويت. وتدل كلمة (البدون) -كما يدل لفظُها- على أن هذه الفئة من غير جنسية، أو دون جنسية، وتستخدم لها تسميات أخرى، مثل: (المقيمون البدون)، أو (المقيمون بصفة غير قانونية)؛ وهي التسميات التي تعتمدها الدولةُ -غالبًا- في الإشارة لهذه الفئة من الناس(١).

وتعود أصول (البدون) في الجوهر إلى قبائل بدوية عريقة من مناطق رعوية صحراوية، تترامَى على أطراف السعودية، وتخوم الكويت، وحدود العراق، وأعتاب الضفة الشرقية للخليج؛ بل يعود بعضُهم بأصولِه إلى بادية سورية، والأردن، والعراق، والسعودية، ويتحدّرون من قبائلَ عربيةٍ كبيرة، مثلك شمر وعنزة(٢). و(البدون) تسميةٌ رائجةٌ، ومستخدَمة على نطاق واسع تطلق على الفئات الاجتماعية، التي لم تستطع إثباتَ جنسيتِها للدولة التي تقيم فيها، ولا يوجد لدى أفرادها ما يُثبِت انتماءهم، أو حصولهم على جنسية دول أخرى(٣). وكلمة (بدون) ليست مصطلحًا قانونيًّا؛ بل مصطلحًا عاميًّا، وتسميته شائعة، وأطلقت على الفئات الاجتماعية التي لا يحمل أفرادُها أيَّ جنسية محددة.

(١) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٢) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص ٢١٦.

(٣) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص ٢١٧.

ويتضمن مفهوم (البدون) دلالات متنوعة، فهو يرمز إلى انعدام الجنسية؛ حيث لا يحمل الفرد (البدون) جنسية محددة، كما أنه لم يستطع أن يثبِت حقه في الجنسية، وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة في البلد الذي يعيش فيه(١).

ويقدم البعضُ تعريفًا لبدون الكويت، بأنهم: مجموعة من البشر ينتمون للمكون العِرقي والديني والثقافي نفسه لسكان الكويت الأصليين، فعلى الأغلب قدِموا من (شبه الجزيرة العربية، منطقة بلاد الرافدين، بلاد فارس)، هذا مع مجاميع بسيطة من بلاد الشام، ويتابع الوقيان بقوله: إنهم خليط من غالبية برهنت على وجودها القديم في الكويت، وفقًا لإحصاءات أعوام (١٩٧٠،١٩٦٥)، وشريحة بسيطة برهنت على وجودها بعد تلك السنوات، كما أن غالبيتهم لا يحملون جنسية أي دولة، وشريحة بسيطة أخرى أخفت وثائقها؛ من أجل التمتع بامتيازات عديمي الجنسية المعروفة بالأدبيات الكويتية الدارجة باسم (البدون)؛ إذ كانت امتيازاتهم تقترب من حقوق المواطنين الكويتيين حتى عام ١٩٨٥(٢).

وأكثرية (البدون) من أبناء البادية الرحّل من قبائل شمال الجزيرة العربية، الذين استقر بهم المقامُ في الكويت بعد ظهور الحدود السياسية بين دول المنطقة، وتُضاف إليهم أعداد من النازحين من الشاطئ الشرقي للخليج من عرب وعجم بلاد إيران(٣).

---

(١) سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية، ٢٠٠٧.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٣) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت: دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤م، ص ١٩٢.

كذلك يمكن تعريف (البدون) بأنهم: مجموعات من الأفراد المقيمين في بعض دول الخليج العربي، الذين لا يحملون أية جنسية محددة، أو الذين أخفوا جنسياتهم لأسباب ما. وتشكّل هذه الوضعيةُ نتاجًا لأوضاعٍ تاريخيةٍ، تتعلق بقوانين الهجرة، والجنسية، والتجنيس، والحراك السكاني البدوي الذي شهدته المنطقة قبلَ وبعدَ قيامِ الدولة الوطنية، وترسيم حدودها(١).

ولكن هناك -بالتأكيد- وجهاتُ نظرٍ مختلفة في تفسير وتحليل وتحديد الأوضاع التاريخية والاجتماعية، التي أدت إلى وجود (البدون) في دول الخليج العربي، ويمكن أن نقع على تصوّرات أيديولوجيةٍ مختلفةٍ حول هُوية (البدون)؛ منها ما يصيب بعض الحقيقة، وبعضها يجانبها. ولو تأمّلنا في أوضاع تشكّل هذه الفئة، وتناميها؛ سنجد أنفسنا أمام قضية اجتماعية سياسية، فائقة التعقيد، وإزاء قراءات جدلية خلافية متضاربة لأوضاعِ هذه الفئاتِ الاجتماعية، وهُويتها، ودورها، ووظيفتها، وعوامل نشأتها، فهناك الخطابُ الرسمي للدولة، الذي يؤكد أن هذه الفئةَ وأفرادها تقيمُ بصورةٍ غير شرعية على أرض الدولة؛ لتحقيق مصالح اقتصادية، والاستفادة من العوامل الإيجابية للحياة، والعمل في دول الخليج، وهناك الخطابُ الشعبي العام الذي يتفرع إلى مؤيد لهذه الفئات، ومعارض لوجودها، وهناك -أيضًا- خطاب أبناء هذه الفئات المهمّشة نفسها، الذين ينظرون إلى أنفسهم من منطلق حقوقي، ويطالبون الدولة بتسوية أوضاعهم، ومنحهم كامل حقوقهم الإنسانية، وتجنيسهم، ودمجهم في الحياة الاجتماعية(٢).

---

(١) فهد المكراد، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، الجامعة العربية المفتوحة بالكويت، ٢٠٠٥م، ص ١٧٨.

(٢) محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مجلة الأزمنة العربية، العدد ٢٦١، يناير ٢٠٠٤، ص ٧.

فالخطاب الرسمي للدول الخليجية يؤكد أن (البدون) -جماعاتٍ وأفرادًا- جاؤوا من دول مجاورة، واستوطنوا أرض الدولة بصورة غير مشروعة، فأقاموا فيها بعد أن أتلفوا وثائقهم وجوازاتهم؛ من أجل الاستفادة من الأوضاعِ الاقتصاديةِ والاجتماعية في المنطقة، وذلك بعد اكتشاف الوفرة النفطية فيها؛ حيث كانت الدولة تقدم تسهيلاتٍ كبيرةً للعاملين فيها. ووفَقًا لهذه الرؤية؛ فإن وجود هذه الفئات من الناس ليس شرعيًّا، وغير قانوني؛ وهم مِن ثَمّ يقيمون إقامة غير شرعية في أرض ليست أرضهم، وفي وطن ليس وطنهم، وحَريّ بهم العودة إلى أوطانهم الأصلية، وتسوية أوضاعهم القانونية[1]. وهذا التصور تؤكده الحكوماتُ المتعاقبةُ، التي ترى أن (البدون) مواطنون من دول عربية أخرى، قدِموا إلى الكويت في نهايةِ الستينيات وبدايةِ السبعينيات للعمل، ثم أخفوا جوازاتهم وهُوياتهم، رغبةً منهم في الاستفادة مما كان يتمتع به (البدون) الكويتيون من امتيازات [2].

وقد يبدو -للوهلة الأولى- أن الأمر في غايةِ البساطةِ؛ ولكن مَن يتأمل في عمق المسألة سيجد نفسه إزاء ظاهرةٍ اجتماعية بالغةِ التعقيدِ في مستوياتها السياسية، والثقافية، والسكانية، والتاريخية، والقانونية. ومن أجل فهم أعمق لهذه الظاهرة، يجب أن تتضافر منظومةٌ من الدراساتِ في مختلف جوانب هذه

(١)أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص ١٩٩.

الظاهرة؛ من أجل رؤية اجتماعية حول الأوضاع العِرقية والإثنية والسياسية لهذه الفئات، والتي يطلق عليها -غالبًا- (البدون)، أو (غير محددي الجنسية)[١].

المطلب الثاني

الوزن السكاني لغير محددي الجنسية

يعترف الباحثون بصعوبةِ الحديثِ عن معلومات دقيقة حول تعِداد (غير محددي الجنسية) في دول الخليج العربي؛ نتيجةً للغموضِ الكبيرِ الذي يحيط بأوضاعِ هذه الفئة الاجتماعيةِ، ويكتنف أحوالها. ويمكن للباحث أن يقع على تقديرات إحصائية عامة عن تعداد هذه الفئة، وأماكن وجودها، ويعدّ التغاير والتضارب المستمر بين الإحصائيات الرسمية والتقديرية من الصعوبات الكبرى التي تواجه الباحث في أمرِ (غيرِ محدّدي الجنسية)؛ فالأرقام تتغير وتتبدّل من وقتٍ لآخر، أو بين تصريحات المسؤولين في الدولة، وبين مؤسسة وأخرى في الوقت نفسه، والتاريخ الواحد -أيضًا-[٢].

وباختلاف دول الخليج الست؛ فإن المشكلة الكبرى لـ (غير محددي الجنسية) تكمُن في الكويت، وذلك نظرًا للوزنِ السكانيِّ الكبير جدًّا لهذه الفئة؛ حيث تبين التقديرات غير الرسمية أن عدد أفراد هذه القلة بلغ في الكويت حوالي ٣٥٠ ألف نسمة قبل الغزو. ولقد أعلنت الدولة رسميًّا في ١٩٨٩ إحصاء بالأعداد الرسمية لـ (غير محددي الجنسية) من واقع سجل الإحصائيات الرسمية؛ حيث أعلن وزير التخطيط أن عدد سكان الكويت من الكويتيين وصل إلى أقل من

(١) محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٥٦.

٢٨% من عدد السكان، وأن (غير محددي الجنسية) كانوا يشكّلون في الأثناء ١١.٦% (تقريبًا ٢٢٥ ألف نسمة)، ثم انخفض تِعدادُهم إلى حوالي ١١٧ ألفًا – أي: بعد الغزو العراقي للكويت– ويعود الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة؛ لإجبار شريحة كبيرة من (غير محددي الجنسية) على إخراج جنسياتهم الأصلية، وتعديل أوضاعهم القانونية في بلدانهم، وقد غادرت شريحةٌ واسعة من أبناءِ هذه الفئة الكويت، ولم يكن في استطاعتهم العودة بعد التحرير؛ مما اضطرهم للبقاء في دولهم الأصلية، أو البقاء في بلاد قبلت بهم لاجئين(١).

وتُبين التقديرات السكانية أن ٥٥% من الشريحة السكانية لـ (غير محددي الجنسية) تقع دون سنّ الخامسة عشرة، ويصل معدل الإعالة في عائلاتهم إلى ٧ أفراد في المتوسط، وتبلغ نسبة مَن هم دون التعليم المتوسط ٨٧% –حاليًّا– حيث ازدادت نسبة الأمية في صفوفهم بعد عام ١٩٩٠.

وقد أفادت البيانات الإحصائية لهيئة المعلومات المدنية بأن عدد فئة (غير محددي الجنسية) وصل إلى نحو (٢٢٠) ألف نسمة في يونيو ١٩٩٠(٢). ويمكن العثور على بعض التقديرات التي تُبثّ في الصحف عبر المقابلات مع المسؤولين؛ حيث صرح الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات الشيخ أحمد النواف، بأن العدد الإجمالي لفئة (غير محددي الجنسية) (بتاريخ ٢٩ من يناير ٢٠٠٧) يبلغ ٩١٤٣٥. وعلى الرغم من التباين الواضح في المعطيات الإحصائية؛ فإن التقدير

(١) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٢) سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية ٢٠٠٧.

الحالي لعدد (غير محددي الجنسية) الموجودين في داخل الكويت لا يتجاوز – اليوم– مئةَ ألفِ نسمة بقليل(١).

المطلب الثالث

الخصائص الاجتماعية السكانية لـ (غير محددي الجنسية)

المعاناةُ الإنسانيةُ لهذه الفئة، وحرمانُها من حقوقها الاجتماعية فتراتٍ زمنيةً طويلة؛ أدّى إلى تراكم سلبي كبير في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية، إلى حد وصل فيه كثير من الباحثين إلى القول: "إن هذه الفئة بأوضاعها المزرية والمأساوية أصبحت تشكّل تهديدًا أمنيًّا ينال المجتمع بكامله". ويخشى كثير من الباحثين والمفكرين من انتشار التطرف الأيديولوجي بين أبناء هذه الفئة؛ حيث يمكن أن يشكلوا قطاعًا بشريًّا يثير لُعاب القوى الأيديولوجية المتطرفة في الداخل، والخارج. ومَن يراقب –اليوم– وسائلَ الإعلامِ سيجد أطنانًا من الكتابات التي تصف الواقع الاجتماعي والحياتي التراجيدي لأبناء هذه الفئة(٢).

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع الحياتية قد أفرزت واقعًا سكانيًّا يُعبّر جوهريًّا عن حالة الفقر، والفَاقة، والعَوَز، والأمية لدى فئة (البدون)، حيث يتميز التكوين السكاني بقاعدة كبيرة من الصغار، وبحجم كبير للأسرة، وهذا –بدوره– يزيد من الأوضاع السيئة للحياة الاجتماعية لأبناء هذه الفئة.

(١) فهد المكراد، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٢) قادري عبدالعزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ١٣٩.

المطلب الرابع

السمات السكانية لـ (غير محددي الجنسية) في الكويت

١- أن أكثرية فئة "عديمي الجنسية" من الأطفال الذين هم دون الخامسة عشرة، ويمثلون نحو ٨٥% من العدد الإجمالي لـــ (البدون).

٢- أن غالبية فئة "عديمي الجنسية" من الأميين وذوي التعليم المحدود؛ حيث بلغت نسبة مَن هم دون التعليم المتوسط ٨٧%.

٣- أن الأسرة لدى فئة "عديمي الجنسية" تتسم بكبر حجمها؛ حيث يصل معدل الإعالة فيها إلى (٧) أفراد في المتوسط، بينما لا يزيد عن (٤.٥) لدى الأسرة الكويتية، ولعله يمكن تقدير أهمية هذا الأمر فيما يشكّله من أعباء اقتصادية، وإرهاق للخدمات العامة في الحاضر والمستقبل[١].

٤- أن غالبية هذه القِلة تنحصر في جنسيات معينة؛ إذ إن مشروع استكمال الوثائق الخاصة من (غير محددي الجنسية) أدّى إلى التثبتِ من جنسياتِ (٢٧.٤٧٠) فردًا؛ أي: (١٢.٥) من إجمالي الفئة، ولم تكن الحكومة قبل عام ١٩٨٩ قد أعلنت عن عدد محدد لفئة "عديمي الجنسية"، ويُرجِع أكثرُ من مرجع علمي كُتِب حول (البدون) أن الحكومة كانت تفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة في هذا الشأن.

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع الســابق، ص ٢٣٠.

ويتضح عبر هذه السمات أن التركيبة السكانية هي تركيبة إشكالية بطبيعتها؛ حيث تتضمن جوانب إنسانية وأخلاقية، تجعل من معالجة هذه المشكلات صعبةً ومعقدةً على الصعيد الإنساني والأخلاقي -أيضًا-[1].

(١) حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، مرجع سابق، ص ١٥٧.

المبحث الثاني

إشكالية فئة غير محددي الجنسية

مما لا شك فيه بأنَّ الأقليات والمهجرين وغير محددي الجنسية يواجهون مشكلات في المجتمعات التي يقطنون فيها، مشكلات اجتماعية وأزمات اقتصادية ومشكلات سياسية وحقوقية، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على جملة تلك المشكلات مفصلة، وقد قسم الباحث هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وهي كالتالي:

المطلب الأول

إشكالية (غير محددي الجنسية) في الكويت

تأخذ مسألة (غير محددي الجنسية) في الكويت صورة أزمة اجتماعية وحقوقية معقدة، متفاقمة ومزمنة؛ فهي شريحة تعاني من صعوبات إنسانية واجتماعية كبيرة، وتمثل أزمة كويتية ترتبط بواقع الحياة السياسية، والتركيبة السكانية، ومسألة الهوية في البلاد، وتتصف مشكلة (غير محددي الجنسية) في الكويت بتعقيد كبير في مختلفِ مستوياتِ وتشكلاتِ هذه القضية. ومن الملاحَظ في هذا السياق أن مشكلة (غير محددي الجنسية) في الكويت قد حظيت بالقسط الأكبر من التناول الإعلامي؛ إذ شكلت هذه المسألة محور النقاش والجدل في الكويت على مدى نصف قرن من الزمن(١).

وتختلف أزمة غير محددي الجنسية في الكويت عنها في البلدان الخليجية، وغيرها، وذلك فيما يتعلق بحجم هذه الفئة، الذي بلغ ٢٢٥ ألف نسمة قبل الغزو العراقي للكويت، كما تفيد الإحصائيات غير الرسمية، ثم انخفض عددهم تدريجيًّا

(١) شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الثانية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م، ص ٣٠٤.

ليصل إلى أقل من ١٠٠ ألف نسمة بعد الغزو؛ وهذه الأعداد هائلة بالمقارنة مع الإمارات وقطر والسعودية، التي لم تتجاوز فيها أعداد هذه الفئة ١٠ آلاف نسمة، وبضعة آلاف في السعودية أو في قطر(١).

وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعترف بأن حجم هذه الفئة كبير جدًّا بالمقاييس السكانية والاقتصادية في الكويت، ومِن ثَمّ؛ فإن دمجهم في المجتمع يضع الدولة في حسابات كثيرة وكبيرة قد تَغيب عن بصر ونظر دعاةِ حقوق التجنيس والدمج الكامل لهذه الفئات في دائرة المجتمع. ومهما يكن الأمر؛ فإن جانبًا من هذه الأزمة أخذ طابعًا حقوقيًّا متناميًا في المحافل الدولية، التي تضع دولة الكويت في حصار المواقف الدولية والمنظمات الدولية، والتي تستنهض كل إمكاناتها لمطالبة دولة الكويت بتجنيس هذه الفئة، ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية دون انتظار، وهذا بخلاف اتهام دولة الكويت بأنها لا تراعي حقوق الإنسان، وهذا يؤدي إلى تقديم صورة سلبية عن النظام السياسي في الكويت عالميًّا(٢).

وفي المستوى الأمني يبين الدارسون والباحثون أن (غير محددي الجنسية) يشكّلون تهديدًا أمنيًّا كبيرًا على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في الكويت؛ حيث ترتفع نسبة الجريمة، والمخدرات، والأميّة، والبطالة بين صفوف هذه الشريحة الاجتماعية، كما أنه قد يسهل تحريض هذه الفئات ضد الدولة والمجتمع مع تفاقم أوضاعها السياسية. وبعبارة أخرى: أصبحت هذه الفئة صورة

(١) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٩٦.

(٢) سامي خليفة، البدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية ٢٠٠٧.

لتهديد كبير إن لم تسارع الدولة إلى إيجاد حلول جذرية لأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية؛ وهي ملزَمة بذلك مهما طال الزمن(١).

كذلك، كانت فكرة (غير محددي الجنسية) تثير قلق السلطة في الكويت؛ وذلك لاضطرارها بأن ترتب لهم وضعًا قانونيًّا خاصًّا تستلزمه ضرورةُ احترامِ حقوق الإنسان في ظل التوجه العالمي الحديث لاحترام حقوق الإنسان.

وما هو جدير بالاهتمام أن قضية (غير محددي الجنسية) ما زالت هي القضية الأولى بامتياز في مجلس الأمة الكويتي؛ فالجدل يأخذ مداه حول هذه القضية في مختلف المراحل، وتبرز المشادّات الدورية البرلمانية والمماحكات النيابية بين النواب والنواب من جهة، وبين النواب والحكومة من جهة أخرى، ويأخذ هذا التداول البرلماني صورة صراع أيديولوجي وسياسي لا يتوقف حول الإستراتيجيات، التي يجب أن تعتمَد في تصحيح أوضاع هذه الفئة، فهناك مَن يدعو إلى تجنيس أبناء هذه الفئة، وهناك من يدعو إلى منحها حقوقًا سياسية ومدنية، وهناك مَن يرفض ويتشدد، ويطالب بالتضييق على أبناء هذه الفئة، وترحيلهم(٢).

(١) قادري عبدالعزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٩٧.

المطلب الثاني

جوهر الإشكالية التي يواجهها (غير محددي الجنسية)

مهما تكن الرواية التي تسوّق ويُروَّج لها حول أصول (غير محددي الجنسية)، ووضعياتهم التاريخية، والكيفيات التي اعتمدوها في الوصول إلى بلدان الخليج، ومهما تكن الوضعيات السكانية والديمغرافية التي أدت إلى وجودهم؛ فإن مشكلة (غير محددي الجنسية) تكمن في وجودهم في دول الخليج منذ ما قبل الاستقلال، وما بعده بقليل، وقد شارك أفراد هذه الفئات في عملية التنمية والدفاع، والبناء والأمن، وشكلوا شرائح اجتماعية بنيوية في هذه البلدان[1]. وقد شهدت أوضاعهم الاجتماعية تذبذبًا كبيرًا ما بين تشجيع الدول لوجودهم في البداية؛ نظرًا للحاجة إليهم في العملية التنموية، وما بين التضييق عليهم في فترات زمنية، ورفضهم كليًّا في فترات أخرى، لا سيما عندما استفحل أمرهم، وبدأ شبح التجنيس يهدد التركيبة السكانية لبعض هذه البلدان مثل دولة الكويت؛ حيث تضم أكبر شريحة سكانية من هذه الفئات المهمشة، التي تشكل تهديدًا كبيرًا للتركيبة السكانية، وفقًا للرواية الرسمية.

ويكمن جوهر المشكلة -في رأينا- في التهاون منذ البداية في أمر هذه الفئة الهامشية من السكان؛ حيث أدى إهمالُ أوضاعِها من قِبل حكوماتِ الدول الخليجية في البداية إلى تفاقم كبير في دلالات وجودها السكاني والإنساني، فهذه الفئات تميزت بعملية نمو سكاني مرتفع نسبيًّا عبر الزمن، وأدى إهمال تجنيس الفئات الحقيقية المستحقّة منها إلى استغلال هذه الوضعية من قِبل المهاجرين

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

الجدد، الذين أعلنوا انتسابهم إلى هذه الفئة؛ للاستفادة من امتيازات كانت قد تمتعت بها، لا سيما في المرحلة الأولى لاستقلال الدولة؛ حيث اعترفت الدولة بوجودهم وشرعيتهم ؛ نظرًا للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة -آنذاك-[1] .

وتبلغ ذروة التعقيد في وضعية (غير محددي الجنسية) أنهم لا يُصنفون في فئة اللاجئين -أيضًا- حيث يعرف اللاجئ بأنه: "أي شخص يوجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته؛ وذلك لخوفه من التعرّض للاضطهاد، بسبب عِرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة معينة اجتماعية، أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع العودة إلى بلده، أو لا يرغب في ذلك"، كما أن (غير محددي الجنسية) لا يحملون جنسية، ويَعتبِرون الدولةَ التي يقيمون بها هي موطنهم الأصل، وملاذهم الآمن. وعليه؛ فإن الوضع المدني والقانوني لـ (غير محددي الجنسية) يتفق تمامًا مع ما تنصّ عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص "عديمي الجنسية" لعام ١٩٤٥، التي تعرّف "عديم الجنسية" بأنه: "الشخص الذي لا تَعتبِره أية دولة مواطنًا فيها بمقتضى تشريعها"[2].

(١) حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجانب، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ٩٨.

المطلب الثالث

إشكالية التعامل الحكومي مع (غير محددي الجنسية) في الكويت

تبين الوقائع والأحداث والدراسات أن جزءًا كبيرًا من مشكلة (غير محددي الجنسية) تعود إلى منهجية التعامل الحكومي والرسمي مع أبناء هذه الفئة عبر نصف قرن من الزمن -أي: منذ بداية الاستقلال حتى اللحظة الراهنة- ولقد أخذت العلاقة بين الدولة و(غير محددي الجنسية) طابعًا إشكاليًّا متذبذبًا متناقضًا، وهذا الأمر يشكّل أحد أسباب تفاقم أزمتهم، وإشكاليتهم في الكويت[١].

وتأخذ هذه العلاقة صورة ثلاثية الأبعاد؛ حيث اتسمت في المرحلة الأولى منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٦ بطابع القبول والرضا، والدعم والتشجيع، ثم انقلبت الأوضاعُ رأسًا على عقِب عندما تبنّت الدولة سياسة مناوئة ضد أبناء هذه الفئة في عام ١٩٨٦م[٢].

فمع عام ١٩٨٦م انتهت حِقبة العسل ما بين شريحة (غير محددي الجنسية) والسلطات الرسمية في الكويت، وحدث تحول جذري في طريقة تعاطي الحكومة الكويتية إزاء قضيتهم، وتبدّلت المفاهيم والإجراءات والسياسات من مرحلة كانت تقوم على اعتبار (غير محددي الجنسية) كويتيين حتى إشعار مؤجل، ووفقًا للتصريحات والوعودات الرسمية والإعلامية، إلى علاقة تقوم على الإنكار، والرفض لشرعية إقامتهم، ووجودهم، وحقوقهم في التجنّس.

ويرجع سبب هذا التحول في التعامل مع (غير محددي الجنسية) بنسق من الأوضاع الداخلية الوطنية والخارجية الإقليمية؛ إذ إن المناخ السياسي والأمني

(١) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟، مرجع سابق، ص ٩.

بالكويت في تلك الأثناء كان مليئًا بالمشاحنات والتصادمات ما بين الحكومة وقوى المعارضة الكويتية(١).

لقد بادرت السلطات الرسمية -لاحقًا- بتشكيل لجنة وزارية على مستوًى عالٍ من المسؤولية، تضمّ من بينها مجموعة من رجال الأمن الكبار، وقضاة، وشخصيات ذات خبرة، وهذه اللجنة ولدت -بدورها- لجنة فنية مصغرة؛ لوضع إستراتيجية دقيقة تتعامل مع شريحة (غير محددي الجنسية) في الكويت، وكان من الطبيعي أن تواكِب تلك التشخيصات والرؤى لمسألة (غير محددي الجنسية) مع ما كان يسود الكويت من أجواء أمنية متشنّجة تذهب للتضييق عليهم لأبعد صورة ممكنة. وهنا، تغيرت العلاقة جذريًّا ما بين (غير محددي الجنسية) والسلطات الرسمية، وأخذت مسارًا متشنجًا(٢).

واستمرت هذه السياسة المناوئة حتى عام ١٩٩٠؛ حيث بدأت سياسة شديدة أكثر عنفًا، وهي ما يطلق عليها "سياسة الاتهام"، حيث بالغت الدولة في التشدد؛ نظرًا لأوضاع سياسية اتُّهم بها بعضُ شرائح غير محددي الجنسية بالتعامل مع النظام العراقي في عدوانه على الكويت.

(١) حسن الهداوي، الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الأولى ١٩٧٣م، ص ٢٠١.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ١٠٢.

ووفقًا لهذا التصور، يمكن القول: إن فئات (غير محددي الجنسية) كانت فئات وطنية مخلصة في الستينيات، ثم تحولت إلى فئات غير مرغوبة يحذر منها في التسعينيات، ثم إلى فئات متهمة في العقد الأخير من القرن الماضي[١].

ويلاحِظ الدارسون في هذا السياق، أن الانقلاب السياسي الأول ضد أبناء هذه الفئة نشأ بتأثير الحرب العراقية- الإيرانية، والخوف من تعامل بعض شرائح هذه الفئة مع إيران.

ثم حدث الانقلاب الثاني على إثر الغزو العراقي؛ حيث اتُّهمت فيه بعض شرائح هذه الجماعة بالتعاون مع العدو العراقي -آنذاك- فكانت الحرب العراقية- الإيرانية، ومن ثَمّ الغزو العراقي للكويت نذير شؤم ضد هذه الفئات الاجتماعية.

ويرى المهتمون بقضايا (غير محددي الجنسية) أن السبب الأبرز لذلك التغيير هو الموقف الذي اتخذته مجموعة من (غير محددي الجنسية) داخل الجيش الكويتي تأييدًا لإيران، كما تفيد إحدى المصادر الأمنية، وربما عاد السبب من وراء التغيير في السياسات إلى تضخّم المشكلة، وزيادة عددهم بصورة كبيرة وسريعة، وأن مسألة تجنيسهم تعني بالدرجةِ الأولى مزيدًا من الأعباء الاقتصادية. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الإدارية، التي أثّرت بشكل مباشر على حجم ونوعية الامتيازات المادية والاجتماعية، والتي كان (غير محددي الجنسية) يتلقّونها من (دولة الرفاه)[٢].

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص٢٤٣.

(٢) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

وهنا، يجب ألا ننسى –في المقابل– التضحيات الجسام التي قام بها (غير محددي الجنسية) فداءً للكويت، وأرض الكويت؛ حيث كانوا يشكّلون البنية الأساسية للجيش، وقدّموا نسقًا من التضحيات المباركة؛ من أجل الكويت، وقد أشاد جميع الكويتيين بتضحياتهم الكبيرة، ونضالهم المشرّف ضد الغزو العراقي للكويت؛ حيث سقط منهم أكبر عدد من الشهداء، وسُجن بعضهم، وأُسِر آخرون.

لقد شارك (غير محددي الجنسية) في الدفاع عن الكويت في ١٩٩٠/٨/٢، خاصة العسكريين (غير محددي الجنسية)، ومنهم مَن استشهد، ومنهم مَن أُخِذ أسيرًا لدى العراق، ومنهم مَن خرج مع القوات الكويتية إلى السعودية، ودخل مع قوات التحالف في حرب تحرير الكويت، وكان منهم مَن استُشهد في هذه الحرب، ومنهم مَن رجع إلى أهله سالمًا، ومنهم مَن أصابته عاهةٌ مستديمة، ويقدّر عدد الشهداء الكويتيين (غير محددي الجنسية) بـ ١٤٠ شهيدًا من ٦٠٠ شهيد كويتي مسجلين ومعترف بهم لدى مكتب الشهيد(١).

ومن أجل مزيد من الدقة، تعرض هذه القضية في سياقها التاريخي بعض المراحل التاريخية حول (غير محددي الجنسية) في الكويت:

١- حينما وُضِع قانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بإقامة الأجانب نُصّ صراحةً في المادة (٢٥) في الفقرة (د) منه على أن من بين المستثنين من الخضوع للقانون "أفراد العشائر الذين يدخلون الكويت بَرًّا من الجهات التي تعودوها لقضاء أشغالهم المعتادة"، وهو ما يمكن اعتبارها ثغرة واضحة في القانون

(١) محمد حسين اليوسفي، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مرجع سابق، ص ١٠.

سمحت بتغطية المشكلة قانونيًّا منذ النشأة [١].

٢- مع تزايد المميزات التي بدأت (دولة الاستقلال) توزيعها في بداية الستينيات، وفق إطار ريعي على المواطنين الكويتيين، ومن ضمنهم فئة (غير محددي الجنسية)؛ بدأت هجرةُ الكثير من الأشخاص إلى الكويت بصورة شرعية أو غير ذلك، رغبةً في الاستمتاع بخدمات (دولة الرفاه).

٣- أن مرحلة تعايش اختلاط فئة (غير محددي الجنسية) منذ الاستقلال -بداية الستينيات- وتغاضي الحكومات الكويتية المتعاقبة عن التعرّض لهم، ومساءلتهم؛ جعل الكثير منهم جزءًا من النسيج الاجتماعي للدولة، إضافة إلى أن الجهات الرسمية اعتبرتهم جزءًا من المواطنين الكويتيين حين أدخلتهم ضمن إحصاءات وزارة التخطيط للسكان[٢].

٤- في مرحلة منتصف الثمانينيات بدأت الحكومة تغيير سياستها اتجاه هذه الفئة، ويبدو أن السبب الأبرز لذلك التغيير هو الموقف الذي اتخذته مجموعة من (غير محددي الجنسية) داخل الجيش الكويتي تأييدًا لإيران، كما تفيد المصادر الأمنية.

٥- المرحلة الحالية التي تغطي الفترة منذ عام ١٩٩١، وحتى يومنا هذا، والذي يميزها اهتمامُ الجهاز الرسمي بضرورة حل المشكلة عبر تشكيل لجنة؛ لتنقيح الشريحة الكلية إلى أجزاء تضم حالات مختلفة؛ حيث تم البدء في تسجيل مَن

---

(١) رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، دراسة للنظرية العامة للجنسية وللمرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته - الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص ٢٨.

(٢) قادري عبدالعزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

يدّعون أنهم "بدون" جنسية، ومقابلة البعض منهم كخطوة نحو استكمال خطوات الحل، ويُناط التعامل مع (غير محددي الجنسية) باللجنة المركزية للمقيمين بصورة غير شرعية(١).

٦-وضعت وزارة الداخلية جملة من المواصفات التي بموجبها يصبح مَن تنطبق عليه مؤهَّلًا للحصول على الجنسية، ومَن لا تنطبق عليه يصبح غيرَ مؤهلٍ. أما المواصفات المطلوبة فهي كالتالي:

أ- إدراج اسم (غير محددي الجنسية) في إحصاء ١٩٦٥.

ب-مقابلة لجان الجنسية التي قامت بعملها في بداية الستينيات.

ت-وجود أقارب كويتيين من الدرجة الأولى: هناك عدد ليس بقليل من (غير محددي الجنسية) الذين لديهم أقارب من الدرجة الأولى يحملون الجنسية الكويتية، ومع ذلك لم يحصلوا على الجنسية.

ث-الإقامة الدائمة في الكويت.

ج- الدراسة في مدارس الكويت(٢).

ويتضح أن تلك الشروط تنطبق في أحسن حالاتها على ٢٠% من (غير محددي الجنسية) الحاليين، وحتى إن تم تطبيقها وتنفيذ نتائجها مباشرة؛ فإنها ستمثل حلًّا جزئيًّا فقط.

---

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٢) حسن الهداوى، الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون الكويتي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

ويمكننا أن نوجِز أهمَّ المراحلِ الأساسية لأوضاع (البدون) في الكويت على النحو التالي:

١- اتسمت معاملة (غير محددي الجنسية) في البداية -أي: بعد الاستقلال- بمعايير المساواة، والترحيب، والدعم، ولم يكن (غير محددي الجنسية) يعانون من التمييز في الوظائف والحقوق، فكانوا يدخلون المدارس، ويستطيعون الحصول على وظائفَ حالهُم حال أيِّ مواطن كويتي.

٢- منذ منتصف الثمانينيات بدأت سياسة الحكومة الكويتية في التغيير تجاه فئة (غير محددي الجنسية)، وأصبحت تميل أكثرَ للتضييق عليهم، وبالتحديد في سنة ١٩٨٦؛ حيث فرضت مجموعة من الإجراءات القانونية التي أفقدتهم امتيازاتهم، والتي أُغدِقت عليهم منذ الاستقلال(١).

٣- في عام ١٩٩٩، وفي ظل البحث عن حلول موضوعية لمشكلة (غير محددي الجنسية)؛ وعدت الدولة بتقديمِ إعانات اجتماعيةٍ، وتصاريح إقامة لمدة خمس سنوات إلى الأفراد من فئة (غير محددي الجنسية)، الذين تخلوا عن المطالبة بحقهم في الحصول على الجنسية الكويتية.

٤- في عام ٢٠٠٠ أقرّ مجلسُ الأمة الكويتي في ١٦ من مايو ٢٠٠٠ تعديلًا قانونيًّا يجعل ما يقلّ عن ثلث فئة (غير محددي الجنسية) مؤهلين للتقدمِ بطلبٍ؛ لاكتساب الجنسية الكويتية(٢).

(١) رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ١١٥.

المطلب الرابع

الوضع الحقوقي لـ (غير محددي الجنسية)

في ظل الظروف المعقّدة للحياة السياسية والاجتماعية في الكويت قبل التحرير، وبعده؛ قامت الدولة بإجراءات متشددة انعكست سلبيًّا على الأوضاع الحقوقية لـ (البدون) في الكويت. وفي دائرة هذا التشديد، فقَد (غيرُ محددي الجنسية) كثيرًا من حقوقهم الاجتماعية التي أُغدِقت عليهم في البداية -أي: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في بداية الاستقلال الوطني- وكان التشديد من قِبل الحكومة يهدف إلى دفع (غير محددي الجنسية) الذين يمتلكون في الأصل جوازات سفر مخفية للاعتراف بهويتهم الأصلية، ومغادرة الكويت(١).

وقد نشطت الأقلام التي تندد بالأوضاع الحقوقية لـ (غير محددي الجنسية) في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة، والمرئية، والمسموعة، وعبر الإنترنت، وترافَق ذلك بحملة واسعة من قِبل المنظمات الدولية التي تنادي بإيجاد حلول جذرية لـ (البدون) في الكويت، وغيرها من الدول المعنية بهذه المسألة. ومَن يلقي نظرة فعلية سيجد أن (غير محددي الجنسية) قد عانَوا من حصارٍ كبيرٍ انعكس على حقوقهم المدنية والاجتماعية، ولم يعُد هذا الأمر سرًّا أبدًا؛ حيث نجده على صفحات الإنترنت، وفي وسائل الإعلام، وفي التداول السياسي في مجلس الأمة الكويتي، وأصبحت حقوق هذه الفئة شأنًا عامًّا يتداوله الخاصةُ والعامةُ والمسؤولون في الدولة، كما تطالب به المنظماتُ الدوليةُ الحقوقية العالمية(٢).

---

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص٢٤٨.

(٢) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص ٢١٦.

وباختصار، يمكن القول: إن (غير محددي الجنسية) كانوا محرومين من حق التملّك، والعمل، والتعليم، والسفر، والعلاج؛ وهذه الوضعيات انعكست على أوضاعِهم الاجتماعيةِ، فانتشرت الأميّةُ، والجهل، والمخدرات، وارتفعت نسبة الجريمة(١)، وهذه الأمور تشكّل تهديدًا أمنيًّا كبيرًا في المجتمع. ومما لا شك فيه، أن الملف الحقوقي لـ (غير محددي الجنسية) قد تجاوز كلَّ حدودِ التداولِ، والجدل، والنقاش، وكُتبت حوله أطنانٌ من المقالاتِ الصحفيةِ والإعلامية.

وغَنيّ عن البيان، أن صورة الوضع الحقوقي قائمة ومأساوية حتى وقت قريب، ومَن يراقب الأوضاع والأحداث سيجد نوعًا من المفارقات المنطقية، والتناقضات الأخلاقية، والحيرة، والتردّد في التعامل مع هذا الملف حقوقيًّا وسياسيًّا(٢).

ويمكن أن نورد أمثلة متعددة حول التناقض المنطقي في التعامل مع الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة، ففي ردّ لوزارة الشؤون حول خطابٍ من جمعيةِ المعلمين تطلب الأخيرةُ الإفادةَ فيه عن الرأي القانوني لانتساب المعلمين والمعلمات من (غير محددي الجنسية) في الجمعية؛ أفادت الوزارة بعدم جواز قبول عضوية المعلمين (غير محددي الجنسية)؛ نظرًا لاقتصار العضوية على أبناء الوطن العربي، وعليه لا يمكن إدراجهم ضمن فئة العرب.

وقد كان ذلك الرد محلّ سخريةٍ، وتندّرِ الكثيرين؛ لأن طبيعته جافّة، ولا يُعبّر عن فَهمٍ معرفي وثقافي بالمسألة، فغالبية "عديمي الجنسية" ينتمون للقبائل العربية المعروفة بالمنطقة، ومن النسيج العِرقي والتاريخي ذاته لقبائل المواطنين

(١) القبض على تاجر مخدرات من فئة البدون، جريدة القبس الإلكترونية، ٢٠١٨/١٢/١٦.
(٢) شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

الكويتيين، وقد أدى ذلك الخطاب الذي نشرته الصحف لمزيد من التراكمات السلبية في نفوس "عديمي الجنسية"، فإذا كان بالإمكان للوزارة أن تنفي مواطنتهم الكويتية –نظرًا لعدم حصولهم على الجنسية الكويتية– فإنه من المستهجَن أن يورَد في الخطاب على أنهم خارجُ فئةِ الشعوب العربية[١].

كما نودّ أن نذكر أن هذه الفئة لها جانب مشرقٌ وإيجابي، كونهم يعيشون على أرض الكويت، فلهم من الأعمال الحسنة الكثير، فهم منَ ضحّوا بأرواحهم من أجل الكويت إبّان الغزو الغاشم عام ١٩٩٠م(٢)، وبذلوا أنفسهم فداءً لأميرِ دولةِ الكويت، الراحلِ الشيخ جابر الأحمد، في حادث الاغتيال عام ١٩٨٥م[٣].

ومنهم مَن يعمل على أرض الكويت ساعيًا إلى بذل جهدِه للعطاءِ لهذا البلد الكريم، ومنهم الأطباء الذين يعملون في المنظومة الصحية ليل نهار؛ للقيام بعلاج المرضَى، والإشراف على حالتهم الصحية[٤]، ومنهم مَن يعمل في مجالات أخرى عديدة، مستمرينَ بتفانٍ في تقديمِ كلِّ الخير لأرض الكويت الحبيبة.

(١) رشيد العنزي، الجنسية الكويتية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) تضحيات البدون أثناء الغزو الغاشم، جريدة الرأي، ٢٠٠٩/٢/٢٠.

(٣) جريدة سبر الإلكترونية، ٢٠١٣/٥/٢٥.

(٤) الأطباء الذين في الصفوف الأمامية لمكافحة فيروس كورونا، جريدة القبس الإلكترونية، ٢٠٢٠/٣/٢٨.

المبحث الثالث

الصرع حول حقوق فئة (غير محددي الجنسية)

إن التعامل مع هذه القضية يأخذ طابعًا تحكمُه النوازعُ العاطفية والانفعالية، وترسمه المصالح والأهواء الخاصة، والمنازعاتُ الفكرية، والصراعاتُ الأيديولوجية، وتناقض الرؤى، والأمزجة، وتنافر المواقف الارتجالية. وقد قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وهي كالتالي:

المطلب الأول

ملامح الاتجاه المعارض لمنح حقوق (غير محددي الجنسية ومبرراته)

ليس من المفارقة أبداً أن يفكّر شعبٌ في المحافظة على امتيازات اقتصادية واجتماعية أَلِفها، واعتاد عليها، والخوف من فقْدِ الامتيازاتِ الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما تقره القوانين والنواميس الطبيعية للأمم والشعوب؛ فالشعب الكويتي (كما هو حال أي شعب في العالم) يخشَى من تدهورِ الأحوالِ، وخسارة الامتيازات الطبيعية الوافرة التي يعيش في أحضانها.

ومن الطبيعي أن تناصِبَ فئةٌ من السياسيين منحَ (غير محددي الجنسية) حقوقَ المواطنةِ؛ لاعتبارات تتعلق بالامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، ويجد أصحاب هذا التوجه الرافض للدمج لـ (غير محددي الجنسية) في الكويت حججًا ومبررات عديدة تشكّل عماد أيديولوجية رافضة لحقوق هذه الفئة في المواطنة والجنسية(١).

وهنا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أنصار هذا التوجّه يعتقدون أن (غير محددي الجنسية) فئات تطفّلت على المجتمع الكويتي؛ وهي ليست من نسيجه

(١) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ١٢٥.

الاجتماعي، وليست لها حقوق المواطنة في الأصل؛ حيث تهيمن الرؤية التي تقول: "إن (غير محددي الجنسية) قوم دخلوا البلاد بصورة غير شرعية، وأخفوا هُوياتهم وجوازاتهم، وتنكّروا لجنسياتهم الأصلية؛ طمعًا في امتيازاتِ العيشِ على أرض الكويت، ومقاسمةِ الكويتيين حقَّهم الطبيعي في العيش الحرِّ على أرضهم، والتمتع بخيراتها، وإنجازاتها الحضارية".

ومن الطبيعي لمن يؤمن بهذه الرؤية التي تُغفل أو تتغافل عن أن شريحة كبيرة جدًّا من (غير محددي الجنسية) هم من أهل البلد، ومِن أبناء جِلدتهم، ومن القبائل التي سكنت الكويت منذ بدء التكوين. ونكرر، إنه من الطبيعي لمن يؤمن بهذه الرؤية الأيديولوجية المناهِضة أن يرفض حقوق (البدون) جميعهم دون استثناء، وأن يرفض قبولهم على مبدأ المواطنة، وأن يَسوق الحجج والذرائع والمبررات التي تنذر بخطرهم السياسي والاجتماعي(١).

وهنا يمكن للباحث أن يجمل تصور هذا الفريق في الآتي:

١- يرى أصحاب هذا التصوّر أن تجنيس (غير محددي الجنسية)، ومنحهم حقوقهم المدنية؛ مسألةٌ سيادية للدولة، ومن ثَمّ؛ فإن هذه المسألة تقع خارج دائرة التداول السياسي، وتشكّل حقلًا لا يحق فيه لأي جهة، أو طرف خارجي، أو داخلي؛ التدخلُ في هذا الأمرِ على حدِّ الإطلاق.

٢- يشكل منح (هذه الفئة) حقوقهم المدنية خطرًا كبيرًا على الأمن الوطني للدولة، وذلك ينبع من خصوصية هذه الشريحة، وانتماءاتها الوطنية السابقة؛ لأن هذه الفئة متشبّعة بانتماءات وولاءات لغير الكويت، وهذا الأمر يُعدّ في غاية

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص٢٥٢.

الخطورة على مسألة الولاء للدولة والوطن، وقد يؤدي منحُ هذه الفئةِ العريضة الجنسيةَ إلى تهديدٍ حقيقي للأمن والهوية الوطنية في الكويت[١].

٣- يشكّل الجانب الاقتصادي والمالي لمسألة منح (البدون) حقوقهم المدنية والقانونية إحدى أهم جبهات الممانعة في منح حقوق المواطنةِ لهذه الفئة؛ لأن منح الجنسية لهذه الفئة يكبّد ميزانيةَ الدولة تكاليفَ باهظةٍ في تعليمهم وإسكانهم، والاستفادة من الامتيازات التي تقدِّمُها الدولةُ لمواطنيها الكويتيين؛ فالكويتي الجديد سيحظَى بقرضٍ إسكاني قدره ٧٠ ألف دينار (٢١٠ آلاف دولار أميركي)، ويمنح علاوة ٥٠ دينارًا عن كل مولود، ويسمح له بالتمتع براتب تقاعدي قدره ٦٥٠ دينارًا على أقل تقدير، ويمنح ٤ آلاف دينار للمتزوج، فضلًا عن التمتع بالقروض البنكية الخاصة، وهذه التكلفة ستكون كبيرةً جدًّا بالمقياس الاقتصادي والمالي.

٤- تريد الدولة أن تحافظ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الذي بدؤوا يواجهون مشكلات اقتصادية من نوع جديد تتعلق بالعمل، وفرص التعليم، والعناية الصحية، وهذا يعني أن تجنيس (البدون) سيولّد مشكلات اقتصادية ومالية كبيرة جدًّا بكل المقاييس والمعايير[٢].

(١) حسن الهداوي، الجنسية ومركز الأجانب وأحكامهما في القانون الكويتي، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٢) فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٧م، ص ٩٠.

المطلب الثاني
أنصار التجنيس والتوطين

يرى أنصار التجنيس أن تجنيس (البدون)، ومنحهم حقوقهم السياسية والمدنية؛ يشكّل اليوم ضرورة تاريخية تمليها القوانين الدولية، ومنطق العصر، والوثائق الحقوقية، كما تفرضها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للحياة، والأمن، والتقدم في الكويت؛ فشريحةُ (البدون) وثيقةُ الصلةِ بالحياة الاقتصادية والسياسية، وهم يشكلون شريحةً أصيلةً في المجتمعِ، ونسيجِها الفكري، والثقافي، والاجتماعي، ولا يختلف أبدًا عن نسيج المجتمع الكويتي. كما أن إبقاء هذه الفئة على حالها سيولد كوارث أمنية واجتماعية كبيرة في المجتمع، وقد لا يستطيع المجتمع الكويتي -مستقبلًا- احتواء النتائج الكارثية الناجمة عن أوضاع هذه الفئة ما لم يُسرع في إيجاد حل جذري ينتهي بتجنيس أبناء هذه الفئة، ودمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع الكويتي(١).

ولا يقف أصحاب هذه الرؤية عند حدود التنبيه من المخاطر، التي يمكن أن تولدها عملية رفض (البدون)، وإقصائهم؛ بل ينبّهون إلى جوانب إيجابية كثيرة في عملية تمكّن هذه الفئة من حق المواطنة الكاملة، فينطلق أصحابُ هذا الاتجاه في توجّههم نحو قبول (البدون) ومنحهم حق المواطنة من أرضيةٍ فكريةٍ تتمحور حول النقاط التالية:

- يمكن لعملية التوطين والتجنيس أن تقطع وتائر التدخل الخارجي في شؤون البلاد، ولا سيما لدى بعض الدول التي تجد في هذه القضية ذريعة للتدخل

(١) عصام عبدالشافي، قضية البدون في الكويت (قراءة في الأبعاد الداخلية والخارجية)، جريدة الرأي الإلكترونية الصادرة في ٠٢ يوليو ٢٠١٢.

المباشر في الشؤون الداخلية للدولة. كما يمكن قطع دابر تدخّل المنظمات الحقوقية، التي لا تنفكّ على نقد الكويت، والإساءة إلى سُمعتها في مختلف المحافل الدولية، مطالبةً بمنح (البدون) حقوقهم السياسية والاجتماعية(١).

- يساعد تجنيس (البدون) في معالجة الخلل السكاني الناجم عن الحضور المكثف للعمالة الوافدة؛ فالبدون يمثلون شريحة متجانسة مع المجتمع الكويتي؛ فكريًّا، وعقائديًّا، ولُغويًّا، على خلاف الحال عندما يتعلق الأمر بالعمالة الوافدة، ويمكن لهذه الفئة أن تكون بديلًا حيويًّا للعمالة الوافدة؛ حيث يمكن أن تجنّب المجتمعَ مخاطرَ العمالة الوافدة، وتهديداتها الأمنية.
- تجنيس (البدون) ومنحهم حق المواطنة يؤكد الأمن الوطني، ويعززه؛ لأن ذلك سيخفّف –بالضرورة– من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف الناتجة عن الحاجة، والفقر، والكبْت، والإحباط.
- يمكّن عملية التجنيس والتوطين من إيجادِ الحلولِ لكثيرٍ من المشكلات الناجمة عن التفكك الأسري، والجريمة، وزواج المرأة الكويتية من أحد أبناء هذه الفئة، وعدد كبير من الحالات الناجمة عن وجود هذه الفئة لنصف قرن من الزمن(٢).
- ستؤدي عملية التجنيس إلى تأكيد الأمن الوطني، وتأصيل مفهوم المواطنة؛ حيث ستقطع الطريق على شعور أبناء هذه الفئة بالانتماءات الخارجية الناتجة عن الشعور بالظلم، والتمييز الداخلي، وسيجعل أبناء هذه الفئة في

(١) فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ١٣٢.

حَصانةٍ أخلاقيةٍ وأيديولوجية ضد كل أشكال الانتماءات المتطرفة والمعادية للدولة والوطن.

- ستؤدي عملية التجنيس -أيضًا- إلى تنمية المجتمع، ودفع الحياة التنموية الاقتصادية والمالية في الكويت؛ لأن (البدون) لا يعرفون غير الكويت وطنًا لهم، ومِن ثَمّ؛ فإن حركتهم المالية ستدور في الداخل، وغير خاضعة لتحويلات الخارج، كما هو الحال في أوضاع العمالة الوافدة الذين يحوّلون كامل مدخراتهم إلى الخارج؛ حيث يتم حرمان البلاد من عائدات مالية هائلة كان يُفترَض بها أن تبقَى في حدود الحياة الاقتصادية داخل الدولة لا خارجها(١).
- مما لا شكّ فيه أن منح حقوق المواطنة سيكرِّسُ قيمَ الولاء للوطنِ، وسيدفع أبناءَ هذه الفئةِ إلى التضحيةِ بكل ما يملكون؛ فداءً لوطنهم الكويت، وسيقدّمون كلَّ ما يقدرون عليه في سبيل إعلاء كلمة الوطن ورايته(٢).

(١) رشيد العنزي، (البدون) في الكويت، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٢)علي عبدالفتاح الحاورني، البدون: مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، الأحد ١٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠٠٩، ص ٦٢.

المطلب الثالث

النشاط السياسي الكويتي وحقوق (غير محددي الجنسية)

تشهد الساحةُ الكويتيةُ –اليوم كما بالأمس– نشاطًا سياسيًّا كبيرًا؛ للمطالبة بحقوق (البدون)، وهذه المطالبة تأتي من قِبلِ شخصياتٍ حكومية، ونوابٍ في مجلس الأمةِ الذين ينادون بإغلاق ملف (البدون) عبرَ منحِهم حقوقًا سياسيةً واجتماعيةً، ومدنية كاملة. لقد رفعت نخبةٌ مكونةٌ من مائة شخصية من المفكرين والأعلام الكويتيين (وأغلبهم من أساتذة الجامعات، وحَمَلة الدكتوراه) عريضةً في أكتوبر عام ٢٠٠٨ يطالبون فيها مجلس الأمة والحكومة بمنح (البدون) حقوقهم السياسية، وتشهد الكويت ندوات ثقافية وسياسية برلمانية مستمرة؛ للمطالبة بإيجاد حلول جذرية لمشكلة (البدون) في الكويت[١].

ويمكن القول: إن المثقفين، والنواب، والمفكرين الكويتيين، وعددًا كبيرًا من رجال الدولة والسلطة، وعددًا كبيرًا من أبناء العائلة الحاكمة؛ يطالبون بإيجادِ حلولٍ إنسانية وسياسية لأوضاع (البدون)، ومنحهم الحقوق المدنية والاجتماعية، فلطالما طرح كثير من المفكرين الكويتيين وأصحاب الشأن العام حلولًا منهجيةً لمشكلة (البدون) في الكويت.

إنّ نظرة جديدة لمشكلات الجنسية والمواطنة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية يجب أن تُطرَح للنقاش والمداولة، ليس فقط بين النخب المثقفة؛ بل –أيضًا– في الأوساط الشعبية، على أن يرتكز ذلك النقاشُ على أفكار عملية تراعي

(١) غانم النجار، دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون، جريدة الرأي الإلكترونية، الكويت، الصادرة في ٢٨ مايو ٢٠٠٣.

مصالحَ هذه المجتمعاتِ من جهة، وتسايرُ الاتجاهَ العالمي في هذا الموضوع من جهة أخرى(١).

مَن حل مشكلة (البدون) حلًّا عادلًا يراعي واقعَ أن كثيرًا من هؤلاء قد أمضَوا مددًا طويلة (بالمقاييس الدولية) في هذه المجتمعات، وأن كثيرًا منهم عملوا -وما زالوا يعملون- في أجهزتها الأمنية والدفاعية، ومن ثَمّ؛ فإذا كانت هذه الدول قد ائتمنت هؤلاء على أمنها، والذّود عنها؛ فحَريّ بها أن تمنحهم جنسيتها. ولا بد -أيضًا- من تجنّب بروز ظاهرة (البدون) من الأساس، وحل القضية في المهد، وبالذات لبعض المجتمعات الخليجية التي كثر الحديثُ فيها عن وجود هذه الفئة.

ومن الأمور التي يجب أن تلفت الانتباه أن عددًا كبيرًا من السياسيين في الكويت ينادون بمنح (البدون) حقوقهم الاجتماعية والإنسانية، دون تردّد، وقد سجلت الحياةُ السياسيةُ في الكويت نشاطًا لأبناء الأسرةِ الحاكمة وأهل السلطة فيها وحماسةً كبيرةً لمنح (البدون) حقوقَهم، والأمثلة كثيرة على هذه المبادرة(٢).

ومما يلاحَظ أن التيار السياسي والاجتماعي الذي يدعو إلى إيجاد الحلول الجذرية لـ (البدون) يتصاعد على حساب التيار الرافض لحقوقهم وتجنيسهم، وهذه ما تنبئُ به الفعالياتُ السياسية والبرلمانية في الكويت، وتؤكدُه نشاطاتُ المنظمات الحقوقية الكويتية المتصاعدة على إيقاعاتٍ كبيرةٍ، ويجد هذا التيار مشروعيته الكبيرة في التعاطف للرأي العام في الكويت مع حقوق أبناء هذه الفئة.

(١) علي عبدالفتاح الحاورني، البدون: مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مرجع سابق، ص ٦٤.
(٢) غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل، دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع (الكويت)، ١٩٩٦، ص ٧٩.

المطالب الرابع

اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو (غير محددي الجنسية)

تذبذب الرأي العام على إيقاعات النشاط الأيديولوجي المستمر حول هذه المسألة؛ فالرأي العام في الكويت كان –وما زال– أسيرَ روايتيْن عن (البدون): الرواية الرسمية التي تحاصرهم، والرواية الحقوقية التي تحابيهم، وتنتصر لهم، وبين هذه الرؤية وتلك غابت الرؤيةُ الموضوعيةُ العقلانية التي يمكنها أن تضعَ (البدون) في المكانِ الصحيحِ من المعادلة السياسية والاجتماعية(١).

ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق تكثيفا إعلاميًّا مضادًا، وآخرَ مناصِرًا لقضيتهم، وقد تضمن هذا الصراعُ الأيديولوجي فعالياتِ الدعايةِ، والإعلام، والشائعة، والإعلام المضاد، ويمكن ملاحظة هذا الواقع الإعلامي خلال الحرب العراقية– الإيرانية في عام ١٩٨٥؛ حيث اتُّهمت مجموعة من (البدون) بالولاء لإيران، وكان لهذه الرواية تأثير سلبي كبير على واقع أبناء هذه الفئة؛ حيث وُضِعت في قفصِ الاتهام(٢).

وهنا، يجد (البدون) أنفسهم ما بين دعايتين، ورأيين، وموقفين، وهذا –بدوره– أثّر كثيرًا في تأرجح الرأي العام الكويتي، ومن المعروف ميل الرأي العام للتعميم في مختلف القضايا الدعائية؛ حيث ذاق (البدون) مَرارةَ موقفٍ سلبي من الحكومة والشعب، وضَعَهم في خيار إنساني بالغِ الصعوبةِ والتعقيد.

وبعد مرور فترة زمنية ظهرت فعاليات (البدون) الجديدة المنظمة في المستويات الإعلامية والنقابية والسياسية، التي بدأت تطالب بفكّ الحصارِ الحقوقي

(١) غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون في الكويت، المرجع السابق، ص ١٤٢.

المفروض على وجودهم، واستطاع (البدون) عبر الإنترنت، والصحف، والمنظمات الحقوقية، أن يفرضوا واقعًا جديدًا من التأييد الكبير لقضاياهم شعبيًّا، ومحليًّا، وعالميًّا(١).

واستطاع (البدون) كذلك أن يمارسوا دورهم الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية الكويتية؛ حيث يشكل (البدون) قوة انتخابية؛ نتيجةً لعلاقاتِ القَرابةِ والمصاهرة، والانتساب إلى القبائل الكويتية، وقد أدرك النواب حقيقة هذا الأمر.

وقد لعب هذا الأمرُ دورًا كبيرًا في التأثير على الرأي العام الكويتي، وإن كان (البدون) قد خُذِلوا في أكثر من مجلس برلماني؛ حيث نكَث بعضُ النوابِ بوعودهم، أو لم يستطيعوا الوفاءَ بما أعلنوه في حملاتهم الانتخابية.

وقد عزّز هذا الأمر وجود نخبة من المثقفين والمفكرين الكويتيين الذين وقفوا مع (البدون) في محنتهم، وتعاطفوا مع قضيتهم، وأغرقوا الساحةَ الثقافيةَ بخطابٍ ثقافيٍّ يطالب بإنصافِ هذه الفئةِ الاجتماعية، ومنحِها حقوقَها السياسية والاجتماعيةِ، دون تردّد، وهذا -بدوره- أثّر في معطياتِ الرأي العامِّ الكويتي، الذي بدأ يصعد إيجابيًّا في سُلمِ المواقف الإيجابية من قضايا هذه الفئة الاجتماعية الهامشية(٢).

(١) أحمد عبدالحميد عشوش، عمر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب، المرجع السابق، ص٢٦١.

(٢) غانم النجار، قضية انعدام الجنسية في الكويت، مرجع سابق، ص ٩٠.

الخاتمة

في ختام هذا الموضوع، سيدون الباحث جملة من النتائج التي توصل إليها، وهي كالتالي:

١- قضية (غير محددي الجنسية) تأخذ صورةَ قضيةٍ معقدةٍ بصورة ينقطع نظيرُها بين القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة في الخليج العربي، وتَبرُز هذه الوضعيةُ الإشكالية في تعريف (البدون)؛ حيث يتقاطع التعريف، وتتضارب التصورات، كما تبرز في التعقيدات الإحصائية بما تنطوي عليه من مفارقات وتناقضات، وتبرز هذه الطبيعة الإشكالية -أيضًا- في الصراع الأيديولوجي الذي يحتدم في مختلف المجالس والساحات، وبالملابسات التي تتعلق بالحقوق الإنسانية، والأمن الوطني، والوضع المأساوي لهذه الفئة في مختلف المستويات الاجتماعية والحياتية.

٢- يعد أهل الحلّ والربط في الكويت بإيجاد الحلول المناسبة لأبناء هذه الفئة، وأوضاعهم الإنسانية؛ فكل المؤشرات السياسية الداخلية تدلّ على اقتراب المعالجة الموضوعية لهذه المسألة تحت قبة البرلمان؛ حيث تُشكَّل اللجانُ، وتُعدُّ العُدةُ لإغلاق منافذ هذه القضية، ومداخلها، وإذا كانت هناك من معالجة فيجب أن تستندَ إلى المعاييرِ الدوليةِ والدستورية والإنسانية في الكويت.

٣- لابد من إعطاء الأولوية لمسألة الأصل (أصل البدون)؛ كونهم مقيمين فيها، ووُلدوا فيها، وعاشوا في أحضانها، وتشكّلوا على قيم الولاء لأرضها، وشعبها، وقيمها الوطنية كبارًا وصغارًا؛ فهم كيان اجتماعي منغرس في عمق النسيج الوجودي للكويت؛ أرضًا، وشعبًا، ووطنًا.

٤- الجنسية للبدون حق من حقوقهم، كونهم تربوا على قيم الكويت وعاشوا في أحضانِ هذه الأرض الكريمة.

التوصيات:

وبِناءً على النتائج التي تم التوصّلُ إليها نُوصي بالآتي:

- توصي الدراسةُ أصحابَ القرارِ بإيجاد الحلولِ الموضوعيةِ، وتصحيح الأوضاع الحقوقية لأبناء هذه الفئة الاجتماعية قدْرَ الإمكانِ، بما لا يتعارضُ مع المصالحِ العامة للمجتمع.
- توصي الدراسةُ بإخراجِ هذه القضيةِ من دائرة التداول الأيديولوجي، الذي يقوم على المصالحِ الفئوية والفرديةِ، ووضعها في دائرة القضايا الوطنية، والتي تتطلب رؤيةً موضعيةً تُعلِي من شأن المصلحة العامةِ على كل ما عَداها.

المراجع والمصادر

أولا: الكتب:

١- عشوش، أحمد عبدالحميد، ١٩٩٠م، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى.

٢- فتحي، ناصف حسام الدين، ١٩٩٦م، المركز القانوني للأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة.

٣- الهداوي، حسن، ١٩٧٣م، الجنسية ومركز الأجانب واحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الأولى.

٤- العنزي، رشيد،١٩٩٤م، البدون في الكويت: دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم، الكويت، دار قرطاس.

٥- الوكيل، شمس الدين ،١٩٩١م، الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الثانية، الإسكندرية، منشأة المعارف.

٦- النجار، غانم ،١٩٩٦، قضية انعدام الجنسية في الكويت، التطور واحتمالات المستقبل، الكويت دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع.

٧- الوقيان، فارس مطر، ٢٠٠٧م، عديمو الجنسية في الكويت الأزمة والتداعيات، الكويت، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

٨- المكراد فهد، ٢٠٠٥م، تطور التنمية السياسية والاقتصادية في الكويت، الكويت، الجامعة العربية المفتوحة.

٩- قادري، عبد العزيز،٢٠٠٣م، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للنشر والتوزيع.

ثانياً: الدوريات العلمية والصحف والمراسيم الأميرية:

١- العنزي، رشيد ١٩٩٥م، الجنسية الكويتية، دراسة للنظرية العامة للجنسية وللمرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته، الكويت.

٢- العنزي، رشيد حمد، ١٩٩٤م، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، الكويت، مجلة الحقوق، دار فرطاس للنشر والتوزيع.

٣- خليفة، سامي، ٢٠٠٧.مالبدون في الكويت بين الحقوق المدنية والتجنيس، مقال منشور بجريدة الرأي الإلكترونية.

٤- عبد الشافي، عصام، قضية البدون في الكويت قراءة في الأبعاد الداخلية والخارجية، الكويت، جريدة الرأي الإلكترونية الصادرة في ٠٢ يوليو ٢٠١٢.

٥- الحاورني، على عبد الفتاح، ٢٠٠٩ البدون مشكلة قديمة وتداعيات جديدة، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، الأحد ١٩ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ١٥ مارس.

٦- النجار، غانم، في ٢٨ مايو ٢٠٠٣، دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون، جريدة الرأي الإلكترونية، الكويت الصادرة.

٧- اليوسفي محمد حسين، العدد ٢٦١، يناير ٢٠٠٤، لماذا يعارض الخليجيون التجنيس؟ مجلة الأزمنة العربية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٥٢٤
المبحث الأول: سمات فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب:	٥٢٧
المطلب الأول: غير محددي الجنسية في سُلم أولويات المجتمع الكويتي.	٥٢٧
المطلب الثاني: الوزن السكاني لغير محددي الجنسية.	٥٣٢
المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية السكانية لغير محددي الجنسية.	٥٣٤
المطلب الرابع: السمات السكانية لغير محددي الجنسية) في الكويت.	٥٣٥
المبحث الثاني: إشكالية فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب:	٥٣٧
المطلب الأول: إشكالية غير محددي الجنسية في الكويت.	٥٣٧
المطلب الثاني: جوهر الإشكالية التي يواجهها غير محددي الجنسية.	٥٤٠
المطلب الثالث: إشكالية التعامل الحكومي مع غير محددي الجنسية في الكويت.	٥٤٢
المطلب الرابع: الوضع الحقوقي لغير محددي الجنسية.	٥٤٩
المبحث الثالث: الصراع حول حقوق فئة غير محددي الجنسية.وفيه أربعة مطالب :	٥٥٢
المطلب الأول: ملامح الاتجاه المعارض لمنح حقوق غير محددي الجنسية ومبرراته.	٥٥٢
المطلب الثاني: أنصار التجنيس والتوطين.	٥٥٥

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: النشاط السياسي الكـــويتي وحقـــوق غيـــر محـــددي الجنسية.	٥٥٨
المطلب الرابـع: اتجاهات الرأي العام الكـــويتي نحـــو غيـــر محـــددي الجنسية.	٥٦٠
الخاتمة.	٥٦٢
المصادر والمراجع.	٥٦٤
فهرس الموضوعات.	٥٦٦